

ان يعرفها بتلك الجهة ان الكثرة كونها مبهمة في قوة من كل صلب مع  
بعض الكثرة فلا يعتبر المقبول وبوظف واستصعبها الامر فيه فمشبه شور  
تارة بان التوحيق في الكثرة للمعوم كما في حرة جز من جراد و تارة  
بان المبهمة عند علماء البلاغة قد يكون في قوة الكلية دونها لشيء جميع احد  
المساويين على الاخرى واقول هذا بناء على ان يعتبر دخول كل على لفظ الظاهر  
لب حفظه ويكون اضافة الى الكثرة لجزء معين المضاعف من غير تعرض للشمول  
في المضاعف فيه وجودا وهدما واما اذا اعتبر دخول المتور على مجموع المضاعف  
وللمضاعف فيه بان يعتبر الاضافة بعدد ما على المتور فيكون المعنى ان من  
حق كل من يصدق عليه هذا المفهوم اى يفهم طلب الكثرة على قياس كل  
رجل نا يتبين فادرسه لان اذ الفصول افادة ظاهرة هذا هو التحقيق واليقول  
حقيق الظاهر ان الية الفسلك بجسار التوفيق فلا تضيق الى ما اوردا فانه وقع  
اقبل من وقع فيه من قوة التبر ونهجه الباقون لمعهم ربيعة التقليديين  
التفكير وم يجبون انهم يحسنون صنعائش ما لافرا يصنعون لو  
لو كانوا يعلمون وبالجملة للفصول انه يلبق جمال كل من هو طالب الكثرة  
ولها جهة تضبطها بصيغها باعتبار ان يعرفها اى تلك الكثرة المطلقة  
بتلك الجهة اى بتصورها بخصوصها بتعريفها مأخوذ من تلك الجهة  
المضاعفة لهما فحصر للطلب العلم اللجالي بتلك الكثرة ويكون بحيث  
تتماز من ما عدها فالعلم لتمامه من تلك الجهة العلم اللجالي وعلى الوجه  
الكل ان الكثرة كونها جزئية توفيق تحصيلها على الوجه الجزئي ومقتضى  
بالحسب منها والمباشرة لكل منها علاج وذا على تقدير انه لا يكون الا

الاعداد الشروع في تلك الكثرة وحصل كل منها فيكون مقدمة الشروع فيها  
والى هذا المعنى اشار وحصل الشعور بها اى العلم اللجالي بتلك الكثرة  
بتلك الجهة او بسبب تلك الجهة بتلك الكثرة قبل الشروع فيها اى في  
تلك الكثرة والشروع في شئ التلبس به ولو جبره منه فبعضها رابع  
الى الكثرة والباقى صلة الشعور فيكون على منوال الضمير الاخر لكن قولنا  
بتلك الجهة محذوف اعتمادا على ما سبق ذكره او الضمير للجهة والمباشرة  
وعلة الشعور مقدرة وهو قولنا بتلك الكثرة و امره التقليل كمثل  
واتما كان تصور الكثرة المضبوطة بجهة بخصوصها بتلك الجهة من  
حق كل لها لهما ان اولها فاما ان تصورهما اصلا فيتمتع طلبها اذ هو  
توجه النفس نحو الشئ وتوجه النفس نحو الجرمول من جميع الوجوه محال  
واما ان يتصورها لكن للاختصاص اذا اطلب كونه فعلا اختياريا  
لا يتصور بدون ارادة تتعلق بخصوص المطلوب يتصورها بخصوصها  
بحيث تماز عاها بل بوجه عام لم ينفع عن حقوقها بل الى فرد  
منها فلم يتميز عنده المطلب غيره فلا يتحقق ارادة تتعلق بخصوصها  
فيتمتع المطلب بخصوصها والى ذلك ان دفع الى طلبها من حيث انها جزئية لذلك  
الوجه العالم لتماز لهما ولغيرها فيحتمل ان يؤدي المطلب الى غيره فيفوت ما  
يعنيه وبعضه ومنه فما لا يعنيه واما ان يتصورها بخصوصها لكن لا بتلك  
الجهة بل بتصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها فيجوز ان يتعدت الكثرة ما بال  
عدم تمازها فعلى هذا التصديق قولنا يحتمل ان يطلع لمن فوات شئ

195